

إعراب الفعل المضارع بين النظرية والاستعمال

يوسف عبد الرحيم ربابعة جامعة فيلادلفيا — الأردن

ملخص:

تأتي هذه الدراسة في سياق البحث عن السبب الذي جعل الفعل المضارع معرباً من دون الأفعال الأخرى، وتقوم الرؤية الجديدة على أن هذا الفعل أعرب لعله التحقق وعدمه وذلك أن الفعل المضارع يحمل إمكانية التحقق في بعض الحالات، ويحمل إمكانية عدم التحقق أيضاً، فالإعراب فيه ليس شرطاً لفظياً، بل شرط معنوي يدخل في صميم الدلالة العامة للجمله، فالأدوات التي تسبق الفعل ليست هي التي ترفعه أو تنصبه أو تجزمه، فالفعل يحمل بداخله إمكانية وقوع الحدث، وهذا الحدث إما أن يتحقق وجوده، أو لا يتحقق، أو أن تبقى إمكانية تحققه كامنة فيه، متروكة للزمن المستقبل، ولكل حالة من هذه الحالات حركة، فالمتحقق بالظاهرة أو بالعادة يأخذ حركة الضمة، أي الرفع. أما المنصوب، وهو الذي يأخذ حركة الفتحة، فإن نصبه ليس بفعل الأدوات الداخلة عليه بل لأن هذه الأدوات جعلت تحققه مستحيلاً أو مشروطاً بفعل آخر، والمجزوم ما كانت إمكانية التحقق كامنة فيه للمستقبل، وأدوات الجزم ليست هي العامل في جزمه، بل هي التي أدت معنى الكمون فيه. وأما عند اتصاله مع نون النسوة فإنه يسكن حسب قانون المقايسة، أي قياساً له بالماضي المتصل مع ضمائر الفاعل، فالماضي سكن مع نون النسوة؛ لأنها ضمير الفاعل، وقياساً عليه سكن المضارع مع نون النسوة لأنها ضمير الفاعل. والمتصل مع نون التوكيد التزم حركة الفتح حسب قانون المخالفة، أي المخالفة مع الضمة التي تلبسه بالجمع ومع الكسرة التي تلبسه بالوثن، ولم يأت ساكناً بسبب قانون منع التقاء الساكنين.

Résumé:

Cette étude propose une nouvelle vision sur « le future » en arabe /EL MODHARIE/ ; c'est la réalisation du ce verbe ou non-réalisation. Ce ne sont pas les outils de « NASBE » ou « RAFAE » ou « DJAZM » qui font son « IERAB », mais, c'est sa structure morphologique, qui contient trois cas:

- l'action est possible au présent: dans ce cas la on trouve le verbe « MARFOUE ».
- Non-réalisation ou réalisation du verbe : « MANSOUB ».
- l'action est possible au future « MADJZOUME ».

يرى النحاة أن الفعل المضارع معرب على خلاف الأصل في الأفعال، ويرون أن العلة في ذلك تعود لمشابهته الأسماء، ووقوعه موقعها⁽¹⁾، والإعراب لا يفارقه إلا في حالتين: عند اتصاله بنون النسوة، أو نون التوكيد اتصالاً مباشراً⁽²⁾، وتعليل بنائه على السكون مع نون النسوة فيه مجموعة من الآراء، نوجزها فيما يأتي:

أولاً: جاء بناؤه على السكون لمنع توالي أربع حركات في كلمة واحدة؛ لأنّ نون النسوة مع الفعل كالكلمة الواحدة، فقد ذكر سيبويه أن⁽³⁾.

ثانياً: بني لأنه عارض شَبَّه الاسم، بما هو من خصائص الأفعال، فعاد إلى أصله من البناء⁽⁴⁾.

ثالثاً: البناء على السكون أصل في الأفعال، والضمير يردُّ الشيء إلى أصله⁽⁵⁾.

أما بناؤه على الفتح مع نوني التوكيد، فقد اشترطوا أن يتصل بها مباشرة على رأي أغلب النحاة⁽⁶⁾، وهناك من جعله مبنياً على الفتح لاتصاله بنوني التوكيد مطلقاً، سواء باشرته النون أم لم تباشره، وذلك ما ذكره الأشموني⁽⁷⁾.

واختلف النحاة في هذه الفتحة، التي تأتي قبل نون التوكيد، ولهم فيها مجموعة من الآراء نوردها فيما يأتي:

أولاً: أنها فتحة بناء⁽⁸⁾، وعلى البناء هنا التركيب؛ أي أن الفعل رُكِبَ مع نون التوكيد فأصبح كلمة واحدة⁽⁹⁾.

ثانياً: أن الفتحة تأتي أحياناً للتخلص من التقاء الساكنين، ولذلك فهي قضية صوتية لا علاقة لها بالبناء والإعراب، إذ لو كانت كسرة، لالتبس المذكر بالمؤنث، ولو كانت ضمة لالتبس الجمع بالواحد، يقول سيبويه: "اعلم أن فعل الواحد إذا كان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم وهو الحرف الذي أسكنت للجزم لأن الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة. والحركة فتحة ولم يكسروا فيلتبس المذكر بالمؤنث ولم يضمّوا فيلتبس الواحد بالجميع. وذلك قولك: اعلمن ذلك وأكرمّن زيدا وإما تكرمّنه أكرمّه. وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحاً فلا يلتبس الواحد بالجميع وذلك قولك: هل تفعلنّ ذاك وهل تخرجنّ يا زيد⁽¹⁰⁾."

ومع أن النحاة متفقون على بناء المضارع في الحالتين السابقتين إلا أن هناك من رأى أنه مبني في حالات أخرى، وهذه الحالات يمكننا إيجازها بما يأتي:

أولاً: الفعل المضارع المجزوم مبني لعدم وقوعه موقع الأسماء⁽¹¹⁾، وقد ردّ الزجاجي هذا الرأي من وجوه عديدة⁽¹²⁾.

ثانياً: فعل الشرط وجوابه مبنيان لعدم وقوعهما موقع الأسماء⁽¹³⁾.

ثالثاً: المضارع المبدوء بحرف التنفيس يبنى على الضم، لأنه صار مع حرف التنفيس مستقبلاً فأشبه الأمر⁽¹⁴⁾.

وفي رأيي فإن الفعل المضارع مُعرب دائماً حتى مع اتصاله بالنون، وأنّ سكونه مع نون النسوة أو فتحه مع نون التوكيد ما هما إلا حالات عارضة اقتضتها طبيعة الدلالة والمعنى، كما أن بعضها فرضتها القوانين الصوتية التي تلتزمها اللغة العربية في بناء مقاطعها، وذلك للتفريق بين

الفاعل في كل منهما، فالفتحة للمفرد الغائب، ولو رفع لتشابه مع المسند إلى ضمير الجماعة، ولو كانت كسرة لالتبس مع المؤنث⁽¹⁵⁾، والسكون لا يأتي مع نوني التوكيد منعاً من التقاء الساكنين، ولذلك لزم الفتح في أحواله الإعرابية جميعها.

وتناول مسألة إعراب الفعل المضارع القدامى والمحدثون، فرأى الأولون أن الإعراب دخل الفعل وهو غير أصيل فيه، كما يرى الزرخشري⁽¹⁶⁾، فإعرابه لا يدل على معنى الفاعلية والمفعولية، بل هو لضرب من الاستحسان ومضارعة الاسم، كما يرى ابن يعيش حين يقول: " (17)، وهذا الحكم غير دقيق بالنظر إلى أن الحركات الإعرابية كما يرى علم اللغة الحديث ما هي إلا وحدات صوتية تضاف إلى غيرها من الكلمات الدالة على معنى من المعاني، وهو ما يدعى الأبواب النحوية أو الفصائل النحوية⁽¹⁸⁾. ولذلك فإن كل حركة إعرابية تتصل بمعنى وظيفي خاص⁽¹⁹⁾، والشرط الوحيد أن يكون هناك ارتباط تام بين اختلاف الحركات واختلاف الأبواب النحوية التي ترمي إليها⁽²⁰⁾.

وإذا عرفنا ذلك تبين لنا أن وظيفة الحركات الإعرابية ليست التفريق بين الفاعلية والمفعولية فقط، أو أنها مهملة في الأفعال وليست ذات أهمية فيها، فقد أدرك المحدثون أن لهذه الحركات دلالات أخرى في الفعل، فهذا مهدي المخزومي يرى أن رفع المضارع ليس لأنه يقع موقع الاسم كما يرى سيبويه، ولا لتجرده من الناصب والجازم كما يرى الفراء، وليس نصبه بتأثير أدوات النصب، وليس جزمه بسبب حروف الجزم الداخلة عليه، وإنما كانت هذه الحركات من أجل التمييز بين زمن الفعل المضارع وتخصيصه، واستدل على ذلك بارتباط هذه الأدوات الداخلة على (الفعل) بالزمن والحركة، فـ(لم) تدل على الماضي، ولحوق السكون بالفعل الداخلة عليه، و(لن) تدل على المستقبل ولحوق الفتحة آخر الفعل الداخلة عليه⁽²¹⁾.

وفي ذات الاتجاه، يرى محمد الكسار أن الفتحة في الماضي - وهو معرب عنده - تدل على فعالية حدث، ولم يعد لها وجود في ذهن المتكلم إلا على سبيل الذكرى، وهذه الحركة لا تزول عن الماضي الصحيح إلا لسبب طارئ⁽²²⁾. ويرى - في معرض تفسيره لإعراب الفعل المضارع - أن السكون رمز لانعدام الفعالية، وقطع الاستمرار في الحدث، والرفع دلالة على فعالية حيّة واقعة في الحال، أو هي أكيدة الوقوع في المستقبل، وهي لا تزول عنه إلا لأسباب طارئة تقطع هذا الاستمرار، كما في حالات الجزم المختلفة، ويجعل حصوله في المستقبل غير أكيد كما في حالات النواصب، وجزم المضارع بعد (لام) الأمر و(لا) الناهية، هو تحوّل عن الاستمرار إلى الطلب وسلب لدلالته على الاستمرار، وبعد أدوات الشرط يجزم الفعل كونه يتضمّن معنى الطلب، والنصب دلالة على ضعف الفعالية والشك في حصوله واستمراره مستقبلاً⁽²³⁾.

ويرى عبد الجبار توأمة أن الحركات دخلت الفعل المضارع للدلالة على الزمن، فالرفع فيه يكون عند تجرده من القرائن المخلصة للاستقبال، والمضي علامة على الحال غالباً، والنصب دلالة على المستقبل، والجزم في أسلوب الشرط والإنشاء يدل على المستقبل، وفي أسلوب الخبر يدل على الماضي⁽²⁴⁾، ومع أن فكرة ارتباط الزمن بالفعل في اللغة العربية، وفي اللغات السامية عموماً فكرة ضعيفة، إذ إن معظم هذه اللغات اتخذ صيغاً قليلة ليعبر بها عن الأزمنة المختلفة، وصور التعبير تلك بعيدة عن التحديد المنطقي، ولذلك فإن الربط بين الصيغ والفكرة الزمنية غير وثيق الصلة في اللغة العربية وفي اللغات السامية⁽²⁵⁾، ولا نستطيع أن نبني عليه حكماً، يمكن أن يساعد في الربط بين الحركات وفكرة الزمن، فالحال والاستقبال تستخدم لهما صيغة واحدة، هي صيغة المضارع، وكان يلزم أن يكون هناك صيغتان مختلفتان تعبّران عن اختلاف الزمن، وهذا لم يحصل، على اختلاف بين علماء النحو في تحديد صيغة المضارع، أهى للحال أم للاستقبال، كما يقرر ذلك علاء الدين القوشجي⁽²⁶⁾.

ومن خلال النظر لحركات الفعل المضارع نرى أن الرفع والنصب والجزم حالات تتناوب عليه من غير أن يكون هناك التزام بعمل الأدوات الداخلة عليه، فربما تسبق أداة جزم ولا تجزمه، كما أنه يمكن أن يجزم أو ينصب من غير أداة، فهناك اختلاف بين النظرية النحوية التي ترى إعرابه مرتبطاً بالعوامل الداخلة عليه، والاستعمال الذي لا يتقيد بتلك المقولات، ومن هنا فإنني أقدم تصوراً مختلفاً عن الآراء السابقة، وذلك في محاولة للتقريب بين النظرية والاستعمال في بيان سبب إعراب الفعل المضارع، فأقول: إن الفعل المضارع معرب ولكن ليس لمشابته الاسم، كما رأى النحاة القدماء، ولا بسبب الزمن والفعالية كما يرى بعض المحدثين، بل دخله الإعراب من باب التحقق وعدمه، فالفعل يحمل بداخله إمكانية وقوع الحدث، وهذا الحدث إما أن يتحقق وجوده، أو لا يتحقق، أو أن تبقى إمكانية تحقيقه كامنة فيه، متروكة للزمن المستقبل، ولكل حالة من هذه الحالات حركة، فالمتحقق يأخذ حركة الضمة، أي الرفع. والتحقق له حالات إما أن يكون متحققاً بالعادة كالظواهر الطبيعية، وما في حكم العادة من الأحداث اليومية، فعندما نقول "تطلع الشمس من المشرق" فإننا نتحدث عن ظاهرة طبيعية متحققة مشاهدة، وكذلك في جملة "يذهب الطلاب إلى المدرسة في الصباح" تحقق أصبح في حكم العادة؛ أو أن يكون تحقق الفعل غير مبني على فعل آخر لا بشرط الزمن أو الحدث أو المصاحبة، بل هو فعل مستقل بذاته من جهة الحدث، ففي قوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهْ مَا يَشَاءُ مِنْ تَمَاطِيلٍ وَمَحَارِبٍ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ﴾⁽²⁷⁾، فعملهم غير مرتبط بفعل آخر يعتمد عليه أو يسنده أو يصاحبه بل أصبح من قبيل العادة المؤكدة، فالرفوع ليس لتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة، بل هو بسبب النظرة إلى إمكانية حدوثه وتحقيقه.

أما المنصوب، وهو الذي يأخذ حركة الفتحة، فإنَّ نصبه ليس بفعل الأدوات الداخلة عليه بل لأنَّ هذه الأدوات جعلت لتحقيقه مستحيلاً أو مشروطاً بفعل آخر، وأدوات النصب عند النحاة هي⁽²⁸⁾:

أن: حرف مصدري ونصب واستقبال.

لن: حرف نفي ونصب واستقبال.

إذن: حرف جواب ونصب واستقبال.

كي: حرف مصدري ونصب واستقبال.

وهذه الحروف تنصب بنفسها، وأما التي تنصب بإضمار (أن)، جوازاً، فهي: لام التعليل ولام العاقبة، والواو، والفاء، وثم، وأو العاطفة.

والتي تنصب بإضمار (أن) وجوباً، هي: لام الجحود، وفاء السببية، وواو المعية، وحتى، وأو. ويمكننا تقسيم هذه الحروف وذلك بحسب معناها عند دخولها على المضارع وذلك بالنظر إلى إمكانية التحقق وعدمه، كالآتي:

أولاً: (لن) تستخدم لاستحالة التحقق أو ما في حكمه، قال تعالى: "إذ قاموا فقالوا ربنا رب السماوات والأرض لن ندعو من دونه إلهاً لقد قلنا إذا شططاً"⁽²⁹⁾. والمعنى هنا استحالة حدوث الفعل، وهو دعوة إله من دون الله، والذي أفاد ذلك هو استخدام الأداة (لن).

ثانياً: (أن) تستخدم للتحقق المشروط بالزمن المستقبل، والنواصب تخلص الفعل للاستقبال،⁽³⁰⁾ قال تعالى: «وأن تصوموا خيراً لكم»⁽³¹⁾، وقال تعالى: «يريد الله أن يخفف عنكم»⁽³²⁾، والحديث هنا عن تحقق الفعل في المستقبل. وقد تنبه بعض النحاة إلى هذا حين جعلوا من شروط عمل (أن) أن لا تقع بعد فعل بمعنى اليقين والعلم، فإن وقعت بعد فعل يدل على اليقين فهي مخففة من الثقيلة⁽³³⁾، كما في قوله تعالى: «أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا»⁽³⁴⁾، برفع (يرجع)، وإن وقعت بعد فعل يدل على ظن أو شبهه جاز أن تكون ناصبة أو مخففة من الثقيلة⁽³⁵⁾، وقرئت الآية: «وحسبوا أن لا تكون فتنة»⁽³⁶⁾، بنصب (تكون) ورفع⁽³⁷⁾، وهذا يشير إلى ما ذهبنا إليه من أن تحقق الفعل بعدها مشروط بالزمن، فإذا سبقها فعل يدل على اليقين والعلم الجازم فإنَّ تحققها ينتقل من مرحلة الشرط الزمني إلى الحصول الأكيد، ولذلك لا يُنصب، ومن أمثلة ذلك قراءة ابن محيصن⁽³⁸⁾، لقوله تعالى: «لن أراد أن يتم الرضاعة»⁽³⁹⁾ بالرفع. وإذا دل الفعل على ظن أو شبهة فإن ذلك يعني أن المتكلم على الخيار بتأكيد حدوث الفعل، أو عدم حدوثه.

ثالثاً: (كي) و(إذن) و(حتى) و(فاء السببية) و(لام التعليل) تستخدم للتحقق المشروط بفعل آخر، فعندما نقول: جئت كي أتعلم، فإن فعل التعلم مشروط بفعل آخر، وهو الجيء، أما (إذن)، فإنَّ شرط النصب بها أن تكون جزاءً لفعل سابق يعتمد ما بعده في تحقيقه على ما قبله، وهذا من الشروط التي يجب توافرها لتصبح (إذن) حرفاً للنصب، فاشتراط النحاة أن تكون في صدر جملتها،

وأن يكون الفعل بعدها خالصاً للاستقبال، وليس بينها وبينه فاصل، وذلك ما أورده الصبان في حاشيته⁽⁴⁰⁾، فعندما يقول لك أحدهم: سأزورك تقول: إذن أنتظرُك، فتنصب الفعل لأنه مشروط بتحقيق فعل آخر، أما في قوله تعالى: ﴿وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلاً﴾⁽⁴¹⁾، فقرأ السبعة برفع (يلبثون)، وقرأ أبي بالنصب⁽⁴²⁾، فمن قرأ بالرفع فإنه أراد أن الفعل (يلبثون) ليس جزاء لفعل سابق، أما من قرأ بالنصب فإنه أراد الرط بين السبب والنتيجة، وأن العِلَّ (يلبثون) هو جزاء لما قبله.

أما (حتى) فإنها تنصب الفعل بعدها إذا كان مشروطاً بما قبلها، ففي قوله تعالى: ﴿قالوا لن نبرحَ عليه عاكفين حتى يرجعَ إلينا موسى﴾⁽⁴³⁾، نصب الفعل بعدها؛ لأنه مشروط بما قبلها، أما قوله تعالى: " وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله " ⁽⁴⁴⁾، فقرأ الفعل (يقول) بالرفع والنصب⁽⁴⁵⁾، فالنصب على أن القول مرتبط بفعله السابق (زلزلوا)، والرفع على أن القول لا علاقة له بما قبله، فالفعل (زلزلوا) ليس شرطاً في القول.

وفاء السببية تفيد أن ما قبلها سبب لما بعدها، قال تعالى: " كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي " ⁽⁴⁶⁾، فحلل الغضب مشروط بالطغيان، أما في قوله تعالى: " ولا يؤذن لهم فيعتذرون " ⁽⁴⁷⁾، فالاعتذار ليس مشروطاً بالإذن، ولذلك رفع المضارع بعدها. و(لام) التعليل و(لام) العاقبة في حكم (كي)، ومن اسمها نستدل على شرط تعلقهما بما قبلهما للتحقق، قال تعالى: " وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس " ⁽⁴⁸⁾، فإنزال الذكر لأجل البيان، وقال تعالى: " فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً " ⁽⁴⁹⁾، فعاقبة الالتقاط أنه كان عدواً وحزناً.

رابعاً: (الواو)، و(ثم)، و(أو) تنصب الفعل بشرط المصاحبة، أي التحقق المشروط بمصاحبة فعل آخر. فـ(الواو) وتسمى واو المعية تعني حصول ما قبلها مع ما بعدها؛ أي ملازماً له، كما قال الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم⁽⁵⁰⁾

فالمعنى يفيد حصول النهي وإتيان الفعل في وقت واحد.

أما (أو) فإنها تنصب الفعل بعدها بشرط مصاحبة فعل آخر، قال الشاعر:

لأستسهلن الصعب أو أدرك المني فما انقادت الآمال إلا لصابر⁽⁵¹⁾

فالمعنى ليس التخيير بين استسهال الصعب وإدراك المني، بل هو الملازمة؛ أي أن إدراك المني مشروط باستسهال الصعب.

هنا عن الخالق سبحانه، ولا يجوز أن يكون علمه غير متحقق أو متوقع تحققه في المستقبل، وأن علمه سبحانه متحقق في الأزل لأنه الخالق العليم، ولكنني أرى أن الخطاب في الآية موجه للإنسان، وأن النص يعبر عن العلاقة بين المتكلم والسامع، أو بين الكاتب والقارئ، ولذلك فعلم الله الذي يخص الإنسان والموجه له لم يتحقق بعد؛ لأن آثاره المشاهدة للإنسان والتي يستطيع استيعابها لم تحصل، وهذا يعطي الأمل في المثابة لأجل الوصول إليه، وفيه حث يتضمن الحديث عن القادم، ولو كان المعنى في الماضي، لانقطع أمل الإنسان، وأصبح ملزماً بما هو موجود في العلم الأزلي، ولكن الباب مفتوح للوصول إلى الجنة عن طريق تحقق العلم بالجهد المتوقع حدوثه من الإنسان. ويقول الأشثوني في تعليقه على قوله تعالى: ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٌ﴾⁽⁵⁷⁾: "إنهم لم يذوقوه إلى الآن، وإن ذوقهم له متوقع"⁽⁵⁸⁾، وفي هذا إشارة إلى المعنى الذي ذهبنا إليه، لكن الأشثوني لم يتجرأ على قول ذلك في الآية السابقة، لأن الكلام هناك عن الخالق سبحانه، فيخشى أن يقع في محذور عقدي، يفتح عليه أبواباً غير محمودة.

أما المجزوم بالطلب، فهو إما نهي أو أمر، والنهي مطلوب تحققه، وليس أكيداً، وكذلك الأمر، ففي قوله تعالى: ﴿لَيَنْفَقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾⁽⁵⁹⁾، أمر بالإففاق ولكن التحقق كامن يمكن حدوثه أو لا يمكن، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسِيطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾⁽⁶⁰⁾، فهي نهي عن البخل، ولكن تحققه مرتبط بالزمن القادم، أي التحقق كامن فيه.

أما المجزوم بالشرط فإن كلا الفعلين مرتبط بتحقيقه بالآخر في المستقبل، أي أن إمكانية التحقق كامنة فيهما يمكن تحقيقهما أو لا يمكن، ويرتبط حصول الثاني بحصول الأول، أي أن جواب الشرط يرتبط حصوله بفعل الشرط، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفَوْهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾⁽⁶¹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾⁽⁶²⁾، ففي الآيتين ارتباط للفعلين، أحدهما مشروط بالآخر، وإمكانية التحقق كامنة فيهما، والحدوث مشروط بالزمن المستقبلي.

وللتأكيد على ذلك نورد مجموعة من الملاحظات:

أولاً: (إذا) أداة شرط غير جازمة وقد تجزم، ويرى الغلاييني أن (إذا) تدخل على ما هو محقق الحصول، و(إن) تدخل على ما يشك في حصوله⁽⁶³⁾، ولذلك فإن المتحقق حصوله لا يجزم، والمشكوك فيه مجزوم، وهذا يدعم رأينا من أن الجزم هو التحقق الكامن الذي يمكن حدوثه مستقبلاً، ولكن العبرة عندنا ليست في الأداة بل في المعنى المراد⁽⁶⁴⁾، فإذا أردنا أن نستعمل (إذا) لتدل على حدوث مستقبلي ممكن جزمنا بها، ومن ذلك قول الشاعر:

ناراً إذا خمدت نارهم تقد

ترفع لي خندف والله يرفع لي

وما يجري على (إذا) يجري على أدوات الشرط غير الجازمة الأخرى فـ(لو) مثلاً أداة غير جازمة، ولكنها تجزم إن كان في فعلها وجوابها ما يدل على كمون التحقق، ومن ذلك قول الشاعر:

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بني ذهل بن شيان⁽⁶⁶⁾

ويمكن لأدوات الشرط الجازمة أن لا تجزم إن كان فعلها مؤكد التحقق، وقد أورد النحاة تعليقات كثيرة لمثل هذه الحالة⁽⁶⁷⁾. وعندي أن السبب معنوي، وهو أننا إذا أردنا الفعل متحققاً على وجه العادة والطبيعة رفعناه، وإن أردنا كمون التحقق جزمناه، فعندما ننظر في الأمثلة التي وردت لتدل على الرفع بعد أدوات الشرط الجازمة يتضح لنا ذلك، قال الشاعر:

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع⁽⁶⁸⁾

والمعنى أن قتله متحقق على وجه التأكد، وغير مقترن أو مشروط بقتل أخيه؛ ولذلك رفع الجواب، ليقول له إنك مقتول سواء أقتل أخوك أو لم يُقتل، ومثل ذلك قوله تعالى: «أينما تكونوا يدرككم الموت»⁽⁶⁹⁾ على قراءة من رفع الجواب⁽⁷⁰⁾، والمعنى أن الموت سيدرككم من غير اقتراح بشرط، ويمكننا بعد ذلك أن نقول: ليس هناك أدوات شرط جازمة وأخرى غير جازمة، بل هي أدوات تؤدي معنى الشرط؛ أي أدوات ربط تربط فعلين برباط الشرط، والجزم وغيره يكونان لمعنى الفعل، فإن أردناه متحققاً على وجه الطبيعة والعادة والتأكيد رفعناه، وإن أردنا كمون التحقق المعتمد على المستقبل فيه جزمناه، فالجزم معنوي، وليس لفظياً.

وأما الطلب فإنه يجزم الفعل المضارع للسبب ذاته وهو التحقق المشروط بفعل آخر، والتحقق الكامن فيه، قال تعالى: «ادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم وسزيد المحسنين»⁽⁷¹⁾. فالمغفرة متوقفة على فعل قبلها هو السجود والقول، أما إذا كان الجواب لا يقصد بيان أن الفعل مُسبب عما قبله وجب رفعه⁽⁷²⁾، فمثل الجزم قوله تعالى: «ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل»⁽⁷³⁾، ومثل الرفع قوله تعالى: «ذرهم في خوضهم يلعبون»⁽⁷⁴⁾، وقوله تعالى: «فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف دركاً ولا تخشى»⁽⁷⁵⁾، ويعلل سبويه الرفع في هذه الآية على وجهين: على الابتداء، وعلى قوله: اضربه غير خائف⁽⁷⁶⁾، ووضح في هذا الكلام التأويل والتعليل البعيدين، ولو تدبرنا سياق الآيات لوجدنا أن جواب الطلب في الآية الأولى «ذرهم يأكلوا» مرتبط بالأمر قبله، فالمخاطب النبي، وتركه إياهم مرتبط بما بعده (يأكلوا)؛ أي أن ترك إياهم لا يترتب عليه أكلهم بالضرورة، فإمكانية التحقق في هذا الجواب كامنة، يمكن أن

تحدث ويمكن أن لا تحدث، أما في الآية الأخرى "ذرهم في خوضهم يلعبون"، فليس هناك ارتباط بين الأمر والجواب، فاللعب حاصل منهم متحقق بطبيعتهم، وليس مرتبطاً بالفعل (ذرهم)، ثم هناك فرق آخر بين الآيتين، ففي الآية الأولى ليس المقصود الطلب من الرسول تركهم، وإنما المقصود بيان صفة من صفاتهم؛ لأن نهاية الآية فيها عقاب لهم «فسوف يعلمون»⁽⁷⁷⁾. أما الآية الثانية فإن المقصود الطلب من الرسول تركهم؛ لأن سياق الآية المحاجة والمجادلة، ولذلك يطلب منه أن لا يتعب نفسه في جدالهم، فيقول بعد حوار طويل «قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون»⁽⁷⁸⁾. وهكذا نتبين أن الإعراب ليس شرطاً لفظياً متوقفاً على التركيب، بل هو شرط معنوي يدخل في صميم الدلالة العامة للجملة، فالأدوات التي تسبق الفعل ليست هي التي ترفعه أو تنصبه أو تجزمه، بل وظيفتها معنوية خالصة، وبناء على معنى الفعل بدلالاتها يكون منصوباً أو مجزوماً أو مرفوعاً، أي أن الإعراب ليس أمراً شكلياً، بل هو معنى داخلي يمتزج مع الفعل ووجوده.

وبعد ذلك نقول: إن الفعل المضارع مُعرب ليس بسبب الأدوات الداخلة عليه، بل بسبب التحقق وعدمه، وما يراه النحاة مبنياً هو معرب التزم حركة واحدة لأسباب خارجية، فالمتصل مع نون التوكيد التزم حركة الفتح حسب قانون المخالفة، أي المخالفة مع الضمة التي تلبسه بالجمع ومع الكسرة التي تلبسه بال مؤنث، ولم يأت ساكناً بسبب قانون منع التقاء الساكنين. وأما عند اتصاله مع نون النسوة فإنه يسكن حسب قانون المقايسة، أي قياساً له بالماضي المتصل مع ضمائر الفاعل، فالماضي سكن مع نون النسوة؛ لأنها ضمير الفاعل، وقياساً عليه سكن المضارع مع نون النسوة لأنها ضمير الفاعل.

وهكذا نتبين أن الإعراب ليس شرطاً لفظياً متوقفاً على التركيب، بل هو شرط معنوي يدخل في صميم الدلالة العامة للجملة، فالأدوات التي تسبق الفعل ليست هي التي ترفعه أو تنصبه أو تجزمه، بل وظيفتها معنوية خالصة، وبناء على معنى الفعل بدلالاتها يكون منصوباً أو مجزوماً أو مرفوعاً، أي أن الإعراب ليس أمراً شكلياً، بل هو معنى داخلي يمتزج مع الفعل ووجوده.

وبعد ذلك نقول: إن الفعل المضارع مُعرب ليس بسبب الأدوات الداخلة عليه، بل بسبب التحقق وعدمه، وما يراه النحاة مبنياً هو معرب التزم حركة واحدة لأسباب خارجية، فالمتصل مع نون التوكيد التزم حركة الفتح حسب قانون المخالفة، أي المخالفة مع الضمة التي تلبسه بالجمع ومع الكسرة التي تلبسه بال مؤنث، ولم يأت ساكناً بسبب قانون منع التقاء الساكنين.

وأما عند اتصاله مع نون النسوة فإنه يسكن حسب قانون المقايسة، أي قياساً له بالماضي المتصل مع ضمائر الفاعل، فالماضي سكن مع نون النسوة؛ لأنها ضمير الفاعل، وقياساً عليه سكن المضارع مع نون النسوة لأنها ضمير الفاعل.

وهكذا نتبين أن الإعراب ليس شرطاً لفظياً متوقفاً على التركيب، بل هو شرط معنوي يدخل في صميم الدلالة العامة للجملة، فالأدوات التي تسبق الفعل ليست هي التي ترفعه أو تنصبه أو تجزمه، بل وظيفتها معنوية خالصة، وبناء على معنى الفعل بدالاتها يكون منصوباً أو مجزوماً أو مرفوعاً، أي أن الإعراب ليس أمراً شكلياً، بل هو معنى داخلي يمتزج مع الفعل ووجوده.

وبعد ذلك نقول: إن الفعل المضارع مُعرب ليس بسبب الأدوات الداخلة عليه، بل بسبب التحقق وعدمه، وما يراه النحاة مبنياً هو معرب التزم حركة واحدة لأسباب خارجية، فالمتصل مع نون التوكيد التزم حركة الفتح حسب قانون المخالفة، أي المخالفة مع الضمة التي تلبسه بالجمع ومع الكسرة التي تلبسه بال مؤنث، ولم يأت ساكناً بسبب قانون منع التقاء الساكنين.

وأما عند اتصاله مع نون النسوة فإنه يسكن حسب قانون المقايسة، أي قياساً له بالماضي المتصل مع ضمائر الفاعل، فالماضي سكن مع نون النسوة؛ لأنها ضمير الفاعل، وقياساً عليه سكن المضارع مع نون النسوة لأنها ضمير الفاعل.

الهوامش

- (1) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص14، وابن السّراج، الأصول في النحو، ج2، ص151، والموجز في النحو، ص758، والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص77، وابن الأنباري، أسرار العربية، ج24، والإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص549، وابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص7.
- (2) انظر: المطرزي، المصباح في علم النحو، ص58، وابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص7؟، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص36.
- (3) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص20، والعكبري، الباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص28.
- (4) انظر: ابن الخشاب، المرجل في شرح الجمل، ص38، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص33.
- (5) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص222.
- (6) انظر: ابن السّراج، الأصول في النحو، ج2، ص208، وابن جني، الخصائص، ج3، ص81، وابن الخشاب، المرجل في شرح الجمل، ص38، والمطرزي، المصباح في علم النحو، ص58، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص14، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص33.
- (7) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص33.
- (8) انظر: ابن السّراج، الموجز في النحو، ص78، وابن الخشاب، المرجل في شرح الجمل، ص38، والعكبري، الباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص28.
- (9) انظر: المبرد، المقتضب، ج3، ص19.
- (10) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص519.
- (11) هذا رأي المازني نقله الزجاجي، انظر: الإيضاح في علل النحو، ص93.
- (12) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص93-94، والعكبري، الباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص50.
- (13) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص94.
- (14) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص56.
- (15) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص519.
- (16) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص244.
- (17) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص11.
- (18) انظر: الأنطاكي، الوجيز في فقه الفقه، بيروت، مكتبة الشرق، ط3، ص292.
- (19) انظر: عبد الجبار توأمة، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994م، ص65.
- (20) انظر: تمام حسّان، (1980م). اللغة بين المعيارية والوصفية. الدار البيضاء: دار الثقافة، ص54.

- (21) انظر: مهدي المخزومي، (1964م). في النحو العربي نقد وتوجيه. صيدا: المكتبة العصرية، ص134.
- (22) انظر: الكسار، محمد. (1976م). المفتاح لتعريب النحو. دمشق: سلسلة النحو المعرب، ص194 وما بعدها.
- (23) انظر: السابق، ص196.
- (24) انظر: عبد الجبار تومة، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، ص66.
- (25) انظر: السامرائي، إبراهيم. (1966م). من أسرار اللغة. (ط3). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص154.
- (26) انظر: القوشجي، علاء الدين. (2001م). عنقود الزواهر في الصرف. (تحقيق: أحمد عفيفي). (ط1). القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ص250-251.
- (27) سورة سبأ، آية 13.
- (28) لمزيد من التفصيل عن هذه الأدوات وعملها وشروطها، انظر: الغلايبي، مصطفى. (2005م). جامع الدروس العربية. القاهرة: دار الحديث، ص304 وما بعدها.
- (29) سورة الكهف، آية 142.
- (30) انظر: السيراقي، شرح الكتاب، ج1، ص79.
- (31) سورة البقرة، آية 184.
- (32) سورة النساء، آية 28.
- (33) انظر: الغلايبي، جامع الدروس العربية، ص305.
- (34) سورة طه، آية 89.
- (35) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج3، ص286-287.
- (36) سورة المائدة، آية 71.
- (37) انظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص255-256.
- (38) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج3، ص287، والزنجشري، (1998م). الكشف. تحقيق: أحمد عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض. (ط1). الرياض: مكتبة العبيكان، ج1، ص455.
- (39) سورة البقرة، آية 233.
- (40) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج3، ص287.
- (41) سورة الإسراء، آية 76.
- (42) انظر: الزنجشري، الكشف، ج3، ص541.
- (43) سورة طه، آية 91.
- (44) سورة البقرة، آية 214، وانظر في تفسيرها: الفراء، معاني القرآن، ج1، ص132-133.

- (45) قرأ نافع بالرفع لأنه ماضٍ بالنسبة إلى زمن الإخبار، والباقون بالنصب. انظر: الدمياطي، إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص202.
- (46) سورة طه، آية 81.
- (47) سورة المرسلات، آية 36.
- (48) سورة النحل، آية 44.
- (49) سورة القصص، آية 8.
- (50) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج3، ص307.
- (51) السابق، ج3، ص295.
- (52) السابق، ج3، ص460.
- (53) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص316 وما بعدها.
- (54) سورة الإخلاص، آية 3.
- (55) ورد في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك أن (لم) تفيد جواز انقطاع نفي منفيها عن الحال، وفي تعليق الصبان على هذا القول يرى أن في قوله تعالى: ﴿لم يلدْ ولم يولدْ﴾ جواز ثابت في الجملة، وإلا فقد يكون نفيها واجب الاتصال بالحال كما في لم يزل. انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج4، ص10.
- (56) سورة آل عمران، آية 142.
- (57) سورة ص، آية 8.
- (58) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج4، ص7.
- (59) سورة الطلاق، آية 7.
- (60) سورة الإسراء، آية 29.
- (61) سورة البقرة، آية 284.
- (62) سورة البقرة، آية 197.
- (63) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص322.
- (64) أورد الأشموني في شرحه أن (إذا) شاع الجزم بها في الشعر حملاً على (مضى)، وهو نادر في النثر، وجعل منه قوله - عليه السلام -: "إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين". انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج4، ص19-20.
- (65) البيت للفرزدق، انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص62. وللمزيد من الأمثلة على الجزم بـ(إذا). انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص46-47.
- (66) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج4، ص21.
- (67) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج4، ص5-9.
- (68) الرجز لجريز بن عبد الله البجلي. انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص67.

- (69) سورة النساء، آية 78.
- (70) قراءة طلحة بن سليمان. انظر: ابن جني، (1386هـ). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. (تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شليبي). الجمهورية العربية المتحدة: لجنة إحياء التراث، ج1، ص195.
- (71) سورة البقرة، آية 58.
- (72) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص98-99.
- (73) سورة الحجر، آية 3.
- (74) سورة الأنعام، آية 91.
- (75) سورة طه، آية 77.
- (76) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص98.
- (77) سورة الحجر، آية 3.
- (78) سورة الأنعام، 91